مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والإجتماعية

انعكاسات قرار 1325 الدولي على واقع المرأة الفلسطينية

الواقع و المامول

The Implications of Resolution 1325 for Palestinian Women Reality and aspirations

الدكتور إدريس محمد صقر جرادات

مركز السنابل للدراسات و التراث الشعبي(فلسطين)

الاستاذة عهد احمد محمد الجرادات

طالبة الدكتوراة / الجامعة العربية الامريكية (فلسطين).

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والإجتماعية © 2025 / تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

الملخص:

شهدت فلسطين و بالأخص منطقة غزة حروبا كثيرة ذات طابع دموي وإجرامي كبير أدى إلى نسف العديد من الموارد الفلسطينية سواء البشرية و الطبيعية و المدنية, حيث تمثلت في ارتكاب مجموعة كبيرة من الجرائم اتصفت بأبشع الصور و الأصناف, بحق الإنسانية و التي هددتها بالوصول لدرجة اعتبارها منطقة خطرة غير آمنة. هذا الأمر دفع المجتمع المدني و المؤسسات الدولية لضرورة العمل الدؤوب و تكاثف التعاون بضرورة التفكير الجدي لتحمل المسؤولية الذاتية و الدولية بهدف السعي لتحقيق الأمن و العدالة العالمية داخل فلسطين.

فبعد الحرب العالمية الثانية نشأت الضرورة لتكوين مؤسسة دولية تتمثل في الأمم المتحدة للعمل على المحاسبة القانونية و القضائية ضد منتهكي حقوق الإنسان في ظل الصراعات و الحروب, بالرجوع لقرارات الأمم المتحدة الدولية المتفق عليها ضمن القانون الدولي الإنساني المتعلق بقانون الحروب و الصراعات إلى جانب اتفاقيات جنيف, للسعي لمواجهة الظروف المأساوية التي تتمثل في الحروب و الصراعات المحلية و الدولية.[1]

ومن هنا تكمن أهمية البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة بين قرار 1325 و مدى انعكاسه على حالة المرأة الفلسطينية خصوصا في منطقة غزة, من خلال التعمق في الناحية النظرية و التطبيقية لأبعاد هذا القرار كجزء من قرارات القانون الدولي, في محاولة للكشف عن تأثيراتها الحالية و المستقبلية على القضية الفلسطينية خصوصا المرأة الفلسطينية. بالاعتماد على الدور الرئيسي الذي لعبته الأمم المتحدة في تشكيل القرارات الدولية ضمن إطار القانون الدولي في توفير الحماية للمرأة في حالات النزاع و الصراع.

الكلمات المفتاحية: الحماية ،قرار 1325 ألأممي ،النزاعات المسلحة ،المرأة الفلسطينية.

Abstract:

Palestine, especially the Gaza region, witnessed many wars of a major criminal nature that led to the destruction of many Palestinian resources, whether human, natural or civil. It was represented by the commission of a large group of crimes characterized by the most horrific forms against humanity, such that it was described as an unsafe area. This matter prompted civil society and international institutions to work and cooperate with the necessity of assuming international responsibility with the aim of striving to achieve global security and justice within Palestine.

After World War II, the necessity arose to form an international institution represented by the United Nations to work on legal and judicial accountability against human rights violators in light of conflicts and wars, by referring to the international resolutions of the United Nations agreed upon within international humanitarian law related to the law of wars and conflicts in addition to the Geneva Conventions.

The importance of the research lies in revealing the nature of the relationship between United Nations resolutions, especially Resolution 1325, and the extent of its impact on the situation of Palestinian women,

[1] خالد خلوي, تاثير مجلس الأمن على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها, رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية, 2011).

especially in the Gaza region, by delving deeper into the theoretical and practical aspects, this resolution as part of international law resolutions, in an attempt to uncover its current effects, on the Palestinian issue, especially Palestinian women.

Keywords: Protection, UN Resolution 1325, Armed conflicts, Palestinian women

مقدمة

تعرض المجتمع الفلسطيني لحروب قاسية عديدة اثرت على واقعه الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي. تمثلت في عملية تهجير قسري من المكان الذي يعيش فيه مما اصبح مضطرا للبحث عن ملاذ اكثر أمنا, مما عرضه للكثير من التغييرات في السلوكيات و الممارسات التي اعتاد عليها من أجل أن يستجيب لهذا الواقع الجديد من متطلبات و استحقاقات. تكون في كثير من الحالات هذه المتطلبات صعبة خاصة عندما يكون التهجير قسري مما اثر سلبا على واقع المرأة الفلسطينية. و هذا ما نراه في واقع الحياة في منطقة غزة التي شهدت اكثر من حرب في اخر عشر سنوات السابقة.

ترتبط معاناة المرأة الفلسطينية ارتباطا وثيقا بظروف اقتلاعها من أرضها و تشردها في أرجاء متنوعة من الأرض نتيجة للحروب والصراعات. فالمكان الأصلي بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص مرتبط بتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي؛ باعتباره احد مصادر التواصل والبقاء والتوازن الأمني. فالتشرد والدخول في دوائر الاغتراب والنزوح نتيجة للحروب؛ بما تحمله من معاناة انسانية ومعيشية وتحديدا في داخل المخيمات يعني فقدان الحاجة الأساسية للإنسان و التي تتمثل في توفير الحماية. وما تعكسه المخيمات من ظروف معيشية مذلة و اوضاع حياتية صعبة تتمثل في زيادة وتيرة الحياة ذات طابع مليء بالقسوة و الشقاء للمرأة.[2]

مشكلة الدراسة:

بالرغم من صدور القرارات الدولية الداعمة لضمان توفير الأمن و الحماية في مناطق النزاع المسلح و أهمها المتعلقة بحماية المرأة ألا وهو القرار الدولي1325 الذي أكد أن المرأة عنصر فاعل في السلام والأمن، وهذا لا يكون فقط بالتأثير الخاص للحروب على النساء، وإنما أيضًا بالحاجة إلى تضمين النساء كناشطات ذات فعالية في مجال مواجهة الصراعات و إيجاد الحلول الممكنة لها. كما وشدد القرار على الضرورة الماسة إلى العمل على إشراكهن في عمليات حفظ الأمن الدولي و بناء السلام العالمي بين الشعوب، وكذلك دورهن على آليات اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية و تامين الاحتياجات, خصوصا في المناطق التي تعتبر مناطق نزاع و صراع. ألا أنه في المقابل تفتقر المرأة الفلسطينية لأقل الحقوق الممكنة التي اقرها هذا القانون, بالاستناد على أن المناطق الفلسطينية تعتبر مناطق نزاع و صراع.

سؤال البحث: ما هي انعكاسات القرار القانون الدولي 1325 على المرأة الفلسطينية على ارض الواقع؟

الهدف من الدراسة

التعرف على انعكاسات قرار القانون الدولي 1325 على واقع المرأة الفلسطينية من حيث :

[2] ريما النزال. المرأة والأرض: مفهومـأن متقاطعـأن فلسطينيـأ, مركز البديل الفلسطيني تاريخ الوصول: 2024/3/21.
https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2069.html

استراتيجيات توفير الأمن و الحماية للمرأةالفلسطينية*

*آليات توفير الاحتياجات الضرورية للمرأةالفلسطينية باعتبار المناطق الفلسطينية هي مناطق صراع

سياسات ضمان حق المشاركة للمرأة الفلسطينية في عملية صنع السلام و حفظ الأمن. *

اسئلة الدراسة :

*ما هو القرار الدولي 1325 و ما أهم المبادئ التي أوصى بها؟

ما واقع التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية؟ *

ما التحديات في تنفيذ آليات قرار 1325 على واقع المرأة الفلسطينية في مناطق النزاع؟ *

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة موضوع بكر على حد علم الباحثان, حيث يوجد دراسات نادرة تتحدث عن موضوع مدى انعكاس القرار الدولي 1325 على المرأة الفلسطينية, خصوصا في ظل ما تعاني منه المرأة الفلسطينية من افتقار الشعور بالأمن خصوصا في قطاع غزة, و الحرمان من توفير السلم والأمن في معظم المناطق الفلسطينية, في ظل تكرار العمليات الحربية و فرض الحصار, إلى جانب سياسات الحواجز العسكرية و تقييد حرية الحركة بين المناطق الفلسطينية، وتفتقر المكتبة المحلية الى مثل هذا النوع من الدراسات ، وتساهم في رفع درجة الوعي لدى صناع القرار في رسم السياسة العامة تجاه المرأة الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام.

المنهجية:

المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات و المعلومات من دراسات و أبحاث و تقارير محلية و مقالات تتحدث عن القرار الدولي 1325 و طبيعة انعكاساته على واقع المرأة الفلسطينية , و العمل على تحليلها بشكل معمق من حيث النصوص و التطبيق بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن الإفادة التي تمكننا من الإجابة على الأسئلة المطروحة.

محددات الدراسة

موضوعية: انعكاسات القرار 1325 على واقع المرأة الفلسطينية

مكانية: المحافظات الشمالية: الضفة الغربية / المحافظات الجنوبية: قطاع غزة

زمنية: 2010 - 2023.

بشرية : المرأة الفلسطينية .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي و الدراسات السابقة

المطلب الاول: الاطار المفاهيم

المفاهيم و المصطلحات

*القانون الدولي الإنساني هو مجموعة القواعد التي تسعى إلى الحد من التبعات الإنسانية للنزاعات المسلحة. ويشار إليه في بعض الأحيان بقانون النزاع المسلح أو قانون الحرب. ويتمثل الهدف الأساسي للقانون الدولي الإنساني في تقييد وسائل وأساليب القتال التي قد تستخدمها أطراف نزاع معين، وضمان الحماية والمعاملة الإنسانية للأشخاص الذين لا يشاركون مشاركة مباشرة في العمليات العدائية. بإيجاز، يضم القانون الدولي الإنساني قواعد القانون الدولي التي تحدد المعايير الإنسانية الدنيا التي يجب احترامها في أي حالة نزاع مسلح.[3]

* قرار 1325:

تبنى مجلس الأمن للأمم المتحدة قرارا في 31 تشرين الأول 2000 هذا القرار يركز على دور النساء في منع الصراعات وحلها، وعمليات المفاوضات في تحقيق السلام، وبناء و حفظ الامن, وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. المشاركة هي ركيزة من الركائز الأربعة لهذا القرار، حيث يشدد على أهمية مشاركة المرأة الكاملة و على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ وتعزيز الأمن و السلام. وتشير دراسات المقارنة من مختلف المناطق أن سلطة المرأة عند مساهمتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والصراعات تؤثر على احتمالية حدوث الحرب او عدم حدوثها.[4]

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، هو سياسة دولية اعتمدت في عام 2000 يؤكد على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في مجال الأمن والسلام، وحماية النساء والفتيات من العنف الجندري-المبني على النوع الاجتماعي- في مناطق الصراع، ومنع الصراعات من خلال معالجة قضايا العدالة الجندرية. وقد شكل هذا القرار منذ ذلك الحين الأساس لجدول أعمال المرأة والأمن والسلام, وتعزيز المساواة بين الجنسين في منع الصراعات وبناء السلام.[5]

*مفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما اختلفت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. يحق لنا جميعا الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تميز. وجميع هذه الحقوق مرتبطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة . يتكرر ذكر موضوع حقوق الإنسان العالمية في القانون الدولي العرفي، وفي المعاهدات، والمبادئ عامة، مما يعكس أهميته ويضمن تحقيقه. ويُلزم القانون الدولي تطبيق حقوق الإنسان

[3] نيلس ميلزر, القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة (جنيف:اللجنة الدولية للصليب الاحمر, 2016).

[4]شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة, تلخيص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بموضوع المرأة و الأمن و السلام في الدول العربية, فبراير 2016 تاريخ الوصول: 2024/3/23.
https://iknowpolitics.org/sites/default/files/arabicconsolidated_reply_1325.pdf

[5]النهضة العربية للديمقراطية و التنمية, ما وراء الكلمات المجردة: قرار مجلس الأمن 1325 والمرأة الفلسطينية الأن. 2023/10/16 تاريخ الوصول: 2024/4/20.
https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

على الحكومات، فعليه أن تلزم بتطبيق أعمال معينة أو الامتناع عن أخرى، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات[6].

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

ترى رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في تقريرها(2020) بأنه لم يشهد الواقع إي محاولة جدية في تنفيذ الالتزامات المرتبطة بقرار 1325 او غيرها من القرارات الدولية, مما ترتب على ذلك انعدام أي مستوى من التقدم في عملية إشراك النساء في عملية بناءالسلام و الأمن. كما أن العناصر الأكثر أهمية لتحقيق إمكانات التغيير في الأجندة هي التي نالت أضعف التركيز في إمكانيات التنفيذ فيما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان، ونزع السلاح ، ومنع النزاعات، وتحليل الأسباب الأساسية للنزاعات. ومن المثير للقلق وجود معارضة متزايدة وواضحة من بعض أعضاء مجلس الأمن ضد قرارات النساء والسلام الأمن بشأن دور المجتمع المدني و المدافعات عن حقوق الإنسان والصحة والحقوق الجنسية و الإنجابية. وهو تناقض صريح مع إطار العمل المتمركز على أهمية فاعلية المجتمع المدني الذي يقوم على ضمان تحقيق الحقوق الذي دافعت عنه في الأصل الناشطات النسويات و المنظمات النسوية و اللذين دعو إلى ضرورة تنفيذ قرار 1325على ارض الواقع و خصوصا في مناطق النزاع.[7]

تلخص اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2015) في دراستها بعنوان تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة و الأمن و السلام في دول عربية مختارة سنة 2015, إلى أن معظم الدول قامت بإنشاء المؤسسات و الآليات تهدف نحو النهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان بشكل عام، ولكنها تتفاوت فيما يتعلق بامكانية التطبيق والاستعدادية نحو تعديل النظم القانونية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة التامة. وأنتهت الدراسة إلى ضرورة مراجعة التشريعات، من أجل القيام بمسؤولية تطبيق القرار 1325, و حاجة إلى وضع برامج التدريب والتوعية على قضايا النوع الاجتماعي، وخاصة لاعضاء الهيئات التشريعية. كما و توضح الدراسة بأنه يتم تسجل أدنى مستويات مشاركة النساء في الهيئات التشريعية المنتخبة، وكذلك في مستويات صنع القرار على الصعيد الحكومي و التنفيذي كما وتظهر الدراسة أن الثقافة العامة تؤثر على آلية التعيين في مواقع القرار والسلطة. و لا تفعل الدول ما يكفي من استراتيجيات تضمن الحماية للنساء من أشكال العنف أو الاغتصاب أثناء فترات النزاعات المسلحة وما بعدها، و لا توجد برامج أو محاولات لضمانّ مشاركتهن في عمليات الإغاثة.[8]

حدد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية العاملة ضمن " رؤية الاتحاد العاملة للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325 الحالة الفلسطينية" بأن الحالة الفلسطينية لها بعض الخصوصيات و التي تتمثل في ارتباط صدور القرار 1325 بحقبة تاريخية اتسمت فيها الصراعات على المستوى العالمي في مرحلة ما بعد انتهاء الاستعمار ونظام التمييز العنصري وتفكك العديد من الدول الكبرى، وطغت عليها النزاعات ذات الطابع الداخلي القائمة على أسس عرقية أو دينية أو طائفية وأهلية؛ فذهب بتطبيقاته من حيث البرامج و آليات إلى معالجة القضايا المتعلقة بوضعية النساء في إطار الأوضاع الداخلية لهذه الدول ومتطلبات إحلال السلم الأهلي و الأمن الداخلي من خلال سن الدساتير و التشريعات التي تقر بمساواة وحماية المراة ومناهضة العنف, و ضمان وصول المرأة لمراكز صنع القرار. لكن فيما يتعلق بقضايا النساء في ظل الاحتلال الأجنبي بشكل مباشر،

[6] صبح, رياض, حقوق الإنسان, المؤسسات الديمقراطية الاردنية و التنمية.
تاريخ الوصول: 2024/4/4.
https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Human-rights.pdf

[7] رابطة النساء الدولية للسلام والحرية, تقرير برنامج النساء و السلام و الأمن : قرار مجلس الأمن رقم 1325 عشرين عاماً: وجهات نظر ناشطات السلام النسوي و المجتمع المدني (جنيف: رابطة النساء الدولية للسلام والحرية, اوكتوبر 2020
https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2021/02/WILPF_UNSCR-1325-at-20-Years_AR-web-1.pdf

[8] الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة و الأمن و السلام في الدول عربية مختارة (نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, 2015).
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-legisislative-gaps-resolution-1325-arabic.pdf

الأمر الذي يتعاكس مع ما ورد في كافة وثائق المؤتمرات النسائية العالمية والتي تعاملت من خلال برامجها وقراراتها بشكل مباشر مع قضايا النساء الرازخات تحت الاحتلال؛ ألا أن القرار يغلق الباب أمام العمل على هذا البعد.

أن إعادة قراءة القرار بالاستناد إلى مرجعياته وبنوده تتيح استخدامه في الحالة الفلسطينية حيث الصراع يمثل صراعا مع احتلال أجنبي كولونيالي عسكري ينتمي إلى حقبة أحقية الشعوب في النضال من اجل التحرر وتقرير المصير. فالاحتلال الإسرائيلي ما زال مستمرا في سياساته التي لا تتفق مع الاتفاقيات الدولية مثل التدمير و التهجير القسري، و ما يترتب عليها من آثار واضطرار لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني في العيش ما يزيد عن ستين عاما في مخيمات اللجوء. استمرار سياسة مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني اللامشروع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، و إجراءات هدم البيوت, ونشر الحواجز والحصار بهدف تقطيع اواصل الوطن و سياسة التضييق على أهالي قطاع غزة و تشديد الحصار عليه, تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني وتغييب هويته الحضارية و الثقافية.[9]

ترى الدكتورة سارة محمود العراسي في دراستها(2016) بعنوان استجابة المنطقة العربية لقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة و الأمن و السلام في مؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية في القاهرة منذ صدور القرار رقم 1325 تم اتخاذ العديد من الخطوات لتنفيذه في أنحاء العالم الأمر الذي ساعد على التغلب على الكثير من الصعوبات التي كأنت تعمل على اعاقة اشراك النساء في قضايا الأمن و السلام و على الرغم من ذلك كان هناك مجهودا دوليا و مؤسساتيا داخل المنطقة العربية لتسهيل العمل المشترك في تطبيق القرار 1325, الا أن هذا القرار واجه صعوبات كثيرة تتمثل في ضعف امكانيات التطبيق للاليات و الاستراتيجيات داخل البيئة الثقافية الأبوية المرتبطة بالعادات و التقاليد.[10]

تذكر الباحثة فاطمة الحماد في دراستها (2022) بأن سياسة هدم المنازل يعتبر جريمة التهجير القسري, حيث تتذرع سلطات الاحتلال الإسرائيلي حق رخصة البناء لإعطاء التبرير لهدم المنشآت السكنية، مما يعني تُعرّض العائلات الفلسطينية للتشريد بين ليلة وضحاها، وتفرض على الفلسطينيين ظروفاً حياتية قاسية يصعب التأقلم معها، وتنتهك بشكل أساسي الحق في السكن اللائق, كما و تهدد هذه السياسة الأمن الشخصي للأفراد بصورة أساسية، وتعتبر النساء الأكثر معأناة من هذه الحالات، حيث يتعين على النساء التكيف مع ظروفهن الجديدة وتحمل مسؤولياتهن، ولكن بوسائل و موارد أقل. كما وتؤثر هذه السياسة على أدوار النساء التي تختلف باختلاف الظروف والمنطقة التي ترحل العائلة إليها بعد الهدم. وتعيد هذه السياسة تشكيل حياة المرأة الفلسطينية من الاستقرار إلى التهجير. مما يعيق قدرتهن على الوصول إلى الموارد و الخدمات المتاحة و خصوصا الخدمات الصحية، الى جانب زعزعة إحساسهن بالانتماء و الاستقرار لأنهن يعشن في ظل قلق وخوف دائمين, كما أنه يؤدي إلى فقدان الاستقرار في الوضع الاقتصادي للاسرة بسبب فقدان سبل العيش والممتلكات وفقدأن الخصوصية للنساء.[11]

[9] الاتحاد العام للمراة الفلسطينية, رؤية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325 الحالة في الفلسطينية (رام الله: الاتحاد العام للمراة الفلسطينية, 2010). https://gupw.net/assets/files/rp31.pdf

[10] سارة العراسي, "استجابة المنطقة العربية لقرار 1325 بشأن المرأة و الأمن و السلام", المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية (القاهرة: مركز دراسات الهجرة و اللاجئين. صنعاء, 2016).

[11]فاطمة الحماد, دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على امن النساء في القدس المحتلة (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية, 2022/5/30).

المبحث الثاني: النقاش

المطلب الاول: تحديات قرار 1325 في الوضع الفلسطيني

صدر عام 2000 قرار مجلس الأمن 1325 الذي ينظر إلى الأثر المضاعف للصراعات على النساء؛ شاملاً أربعة جوانب: الحماية، الوقاية، المشاركة، والمساءلة. إلاّ أن القرار الذي تبعه سلسلة قرارات لاحقة شبيهة تدعم تطبيق أجندة المرأة، السلام والأمن لا يشير بشكل صريح إلى الاحتلال كمهدد للأمن الإنساني وبشكل خاص أمن النساء، وإنما يكتفي بذكر حالة الصراع التي تختلف قانونياً عن حالة الاحتلال العسكري، على الرغم من ان اجندة السلام والأمن مجال واسع. مفهوم الأمن الإنساني كما أسس له تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 وكما تم تطويره لاحقاً ليشمل حالة الصراع، وحالة ما بعد الصراع. تعاني النساء الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي والعنف، لذلك برزت المساعي الفلسطينية للعمل على تعزيز أجندة المرأة و القرارات المتعلقة بها فلسطينياً ما يجب أن يستند إلى تعريف واضح للأمن، محدداته. أن بناء السلام والأمن لا يمكن أن يتم إلا بإشراك حقيقي للنساء، وتعزيز لدورهن في مواقع صنع القرار. أن تعزيز حالة حقوق النساء ومشاركة المرأة الفلسطينية لا يمكن أن يحدث بمعزل عن تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، باعتبار المرأة هي اكثر تأثراً في حالات الحرب، نتيجة سياسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي التي تشكل إنتهاكات جسيمة للقانون الدولي.هكذا تم تبني أجندة لذلك تتجه الرؤيا الفلسطينية نحو تفعيل قرار 1325 في ضوء القرارات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية, لفضح إنتهاكات الاحتلال وجرائمه ضد النساء على الحواجز والنساء المتضررات من استمرار الاستيطان و الاعتقال التعسفي؛ قضية المرأة غير منفصلة عن الواقع السياسي ومرتبطة به فلا يمكن الحديث عن تمكين المرأة الفلسطينية دون التطرق للواقع الذي تعيش به في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة. لذلك يعد إنهاء الاحتلال مطلب النساء الفلسطينيات الأساسي في إطار أجندة المرأة، السلام والأمن .[12]

هناك خصوصية بالنسبة لوضع المرأة الفلسطينية، حيث تعاني من عنف مزدوج, فالاحتلال الإسرائيلي من ناحية يمارس عنف ضد المرأة الفلسطينية بأشكال عديدة تبدأ بالقتل والاعتقال والاستهداف، ولا تنتهي فقط بانتهاك حقوق أساسية مثل السكن والتنقل والحرمان من الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق، وإنما تمتد لتشمل الانعكاسات السلبية التي يرتكبها عنف الاحتلال ضد المجتمع الفلسطيني على المرأة الفلسطينية بفعل سياسة القتل والاعتقال والحصار والاقتحامات ومصادرة الأرض وبناء المستوطنات وتدمير الممتلكات وهدم المنازل، والتي تؤدي في مجملها إلى آثار سلبية على المرأة واستقرارها. تتحمل النساء أعباء مضاعفة في معظم الحالات التي تتحول فيها المرأة إلى المعيلة الوحيدة للأسرة, من ناحية أخرى، لا تزال النساء الفلسطينيات تعأني من عنف مجتمعي داخلي يستند إلى موروث ثقافي أبوي بطريركي يقوم على التمييز ضد النساء في مجمل جوأنب الحياة. ويجد هذا التمييز تجلياته في القوانين والأنظمة السائدة والسارية في فلسطين, وتعأني النساء من صعوبات كثيرة في الحصول على حقوقهن الكاملة والمتساوية في التعليم والصحة وميراث العائلة، وكذلك في الحق في العمل والأجر المتساوي وحقوق الملكية والسكن، فيما تحرمهن بعض القوانين من الكثير من الحقوق المترتبة على الزواج او الطلاق. بالمجمل، لا يزال العنف المجتمعي الداخلي قائما ويشكل إضافة إلى عنف الاحتلال عبئا يثقل كاهل النساء ويضعهن في مواجهة صعبة وطويلة مع التمييز والعنف ضدهن.[13]

[12] فاطمة الحماد, دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على امن النساء في القدس المحتلة, 2022, المصدر السابق.
[13] مركز المرأة للارشاد القانوني و الاجتماعي, ورقة حقائق حول وضعية المرأة و اليات الحماية القانونية (رام الله: مركز المراة للارشاد القانوني و الاجتماعي , 2019).

المطلب الثاني: انعكاسات الاحتلال العسكري على واقع المراة الفلسطينية

أدى العنف المرتبط بالاحتلال إلى تفاقم اللا مساواة بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، هناك مؤشرات متزايدة على أن التظاهرات الجماهيرية تؤثر على الاجهاد النفسية للمرأة وتزيد من مخاطر العنف على أساس الجنس. وقد أبلغت أمهات عن ازدياد العنف النفسي والعاطفي مما عمل على زيادة خطر العنف النفسي والاقتصادي من أفراد الاسرة. كما شهدت تصعيدات متعددة في أعمال العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية منذ بداية عام 2017 فقد وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 84 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون 2018 ما يمثل زيادة تبلغ 50 في المائة مقارنة بعام 2017 وزيادة تبلغ 162 في المائة مقارنة بعام 2016. العنف التي قام بها المستوطنون بين الاعتداءات جسدية وإلقاء الحجارة وتخريب أراض زراعية وحقول وإلحاق ضرر بالسيارات والممتلكات.[14]

عانت المرأة الفلسطينية من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي أثرت على تصرفاتها وحياتها. وتتخطى معاناتها الأثر الجسدي الذي يتركه جنود الاحتلال, يؤدي العنف والمجتمع الذكوري الذي يعمل في مجالات ومستويات مختلفة من الحياة إلى إسكات النساء وإخفاء معاناتهن. أخطر الاعتداءات التي تُمارس ضد النساء وهي: قتل المرأة الفلسطينية أثناء العدوان العسكري و خصوصا في غزة، وقتل المرأة الفلسطينية على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، والاعتداء بالضرب على النساء في المظاهرات ضد الاحتلال ، وخطف النساء والفتيات واعتقالهن بطريقة غير قانونية، وحرمان النساء من الاستفادة من الخدمات الصحية، بالإضافة إلى جرائم الكراهية والعنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على أراضي الضفة الغربية. يعد عنف الاحتلال وأدوار الجنسين التي يفرضها المجتمع الذكوري عاملان يعززان بعضهما البعض في العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال، تُمنع بعض الفتيات من متابعة تعليمهن بسبب قلق ذويهن على أمنهن عند عبور حواجز الجيش الإسرائيلي أو بسبب مضايقات المستوطنين، ولهذا تصبح فرص متابعة النساء للتعليم والعمل والحصول على الخدمات الاجتماعية محدودة أكثر[15]

تواجه العديد من النساء مشكلات نفسية واجتماعية خلال الهجوم العسكري و خصوصا في منطقة غزة التي يتكرر فيها الصراع بفترات قليلة, خاصة الفتيات، حيث أصبح عدد كبير منهن يعأني من اضطرابات نفسية من الشعور بالخوف وقلق دائمين، أثر ذلك بشكل سلبي على قدرتهن في بناء العلاقات الاجتماعية و صعوبة في الاندماج داخل البيئة المحيطة. تضاعفت تلك الآثار على الفتيات في فترة المراهقة، حيث اصبح من الصعب عليهن تجاوز آثار الهجوم والعودة إلى ممارسة حياتهن بشكل طبيعي, تولد لديهن الشعور بعدم الآمان داخليا واضطرابات في الأكل و الصحة مثل فقدان الشهية. بالإضافة للغضب و الانفعالات العصبية الزائدة. إلى جانب الشعور بالعجز عن القدرة لتلبية احتياجات الأطفال أو توفير الحماية لهم.[16]

تعتبر ظاهرة العنف بشكل عام استغلال علاقة عدم تكافؤ القوة بين طرفين أو أكثر، ما يسمح للطرف القوي إيقاع الأذى المتعمد على الطرف الضعيف. الامر الذي يتطلب تدخلا خارجيا لمنع حصول هذا العنف و العمل على ايقافه في حالة حصوله, في مختلف المجتمعات، ولأسباب متعددة، تعتبر النساء فئة ضعيفة، يتعرضن كجماعة و أفراد، إلى أشكال مختلفة من العنف بسبب التمييز الواقع عليها لجنسها. ويعرف هذا النوع

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا), الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للنساء و الفتيات الفلسطينيات 2016-2018 (بيروت: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, 2019). تاريخ الوصول: 2024/4/13.
https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/06/ESCWARPT_090119.pdf

[15] نادر سعيد و منى عماشة, اثر الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية (رام الله: مركز العالم العربي للبحوث و التنمية اوراد, كانون الاول 2017).

[16] وزارة شؤون المرأة الفلسطينية, جرف الزهور: المعاناة المركبة للنساء الفلسطينيات جزاء الهجوم العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 (رام الله: وزارة شؤون المرأة الفلسطينية , 2014). ص 14-17.
https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Crushing_Flowers_AR_1.pdf

من العنف بأنه القائم على النوع الاجتماعي ويؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي، ويشمل كل ما يضر بصحة المرأة ووضعها الاقتصادي ويهدد كيانها ويحد محرياتها الأساسية في حالات الحرب و السلام.[17]

الممطلب الثالث : العقبات الاساسية لاليات تنفيذ الخطط المتعلقة بقرار 1325

تتمثل العقبات الرئيسية التي تعيق فعالية تنفيذ الخطط الإستراتيجية المرتبطة بقرار 1325, التي تتضمن العمل المشترك في تفعيل عملية بناء السلام للمرأة الفلسطينية ، و القدرة للوصول إلى الاحتياجات والخدمات في ظل ما يفتقر فيه الواقع للتكافؤ. من جهة أخرى، ضمان العمل المؤسساتي لضمان مساهمة النساء الفلسطينيات في المشاركة ضمن استراتيجيات مفاوضات السلام التي تسيطر عليها السياسات الإسرائيلية ، وبذا فهو ينتزع قضايا العدالة الجندرية من سياقها وينزع عنها الصفة الدبلوماسية السياسية، مما ينتج عنه استمرار أشكال القمع السياسي والاقتصادي، وهو ما لا يمكن إغفاله في حياة المرأة الفلسطينية. تتمثل أشكال مشاركة نضال النساء الفلسطينيات من أجل التمكين الاجتماعي و السياسي داخل المناطق الفلسطينية ضمن سياق الاحتلالي وسياسات استيطانية طويلة الأمد. فهذه السياسات تسعى نحو إغفال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إفشال القرارات الدولية الساعية نحو معالجة المشاكل التي تواجه حياة المواطن الفلسطيني سواء للنساء او لرجال. في ضوء ذلك، وإذا ما اعتبرنا أن المشاركة هي إحدى الركائز الأساسية للقرار 1325، إلى جانب الحماية والوقاية والإغاثة والتعافي، فيبدو من البين حينها مدى التناقض الذي تقع فيه مهمة القرار ذاتها غالبًا خلال تنفيذه. والواقع أن العديد من الفلسطينيين لا يعلقون أملًا كبيرًا على قرارات الأمم المتحدة, بحيث أن هذه القرارات و منها قرار 1325 لا يقدم الكثير فيما يتعلق بتحقيق حقوق المرأة الفلسطينية على ارض الواقع.[18]

الافتقار لبعد النوع الاجتماعي أو ضعفه لدى مؤسسات المجتمع المدني في حالات الحروب أو النزاعات المسلحة، بحيث يزيد الاهتمام بالجانب الوطني على حساب جانب النوع الاجتماعي باستثناء التركيز على واقع النساء الأسيرات. بحيث لا تستهدف الكتابات و الخطابات او الأدبيات المختلفة المرأة بشكل مباشر و تخلو الأجندات الاجتماعية او السياسية من الاهتمام بها. من جأنب اخر تؤدي حالات الحرب والنزاعات المسلحة إلى تجاوز المرأة أدوارها التقليدية المتعارف عليها لتقوم بالعمل داخل وخارج المنزل بحثًا عن موارد إعالة الأسرة, إلى جانب المشاركة في أعمال المقاومة ضمن تقديم الخدمات المدنية الإنسانية و الاجتماعية. و هذا ما يثبت أن التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية هو تقسيم مبني على نتاج ثقافي.[19]

[17] علي الجرباوي و عاصم خليل, النزاعات المسلحة و امن المرأة (بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية, 2008 ط 1) ص 15

[18] النهضة العربية للديمقراطية و التنمية, ما وراء الكلمات المجردة: قرار مجلس الأمن 1325 والمرأة الفلسطينية الأن, 10/16/ 2023. تاريخ الوصول: 2024/4/20. https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

[19] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا, سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام دراسة حالة فلسطين و لبنان و العراق (نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, 2009).ص 66-67. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ecw-09-3-a_0.pdf

المبحث الثالث

النتائج و التوصيات

المطلب الاول: النتائج.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

اولا : تعاني النساء الفلسطينيات من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والعنف، لذلك برزت المساعي الفلسطينية للعمل على تعزيز أجندة المرأة و القرارات المتعلقة بها فلسطينياً ما يجب أن يستند إلى تعريف واضح للأمن ومحدداته.

ثانيا: أن بناء السلام والأمن لا يمكن أن يتم إلا بإشراك حقيقي للنساء، وتعزيز لدورهن في مواقع صنع القرار، إن تعزيز حالة حقوق النساء ومشاركة المرأة الفلسطينية لا يمكن أن يحدث بمعزل عن تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ثالثا: ضرورة العمل على تفعيل قرار 1325 في ضوء القرارات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية, لفضح انتهاكات الاحتلال وجرائمه ضد النساء على الحواجز والنساء المتضررات من استمرار الاستيطان و الاعتقال التعسفي<

رابعا: ضرورة العمل الدولي المشترك لضمان إنهاء الاحتلال باعتباره مطلب أساسي للنساء الفلسطينيات في إطار تحقيق أجندة تمكين دور المرأة في تحقيق السلام والأمن داخل المنطقة العربية

خامسا: تعاني المرأة الفلسطينية من عنف مزدوج,عنف من قبل الاحتلال الإسرائيلي تتمثل بأشكال عديدة تبدأ بالقتل والاعتقال والاستهداف، ولا تنتهي فقط بانتهاك حقوق أساسية مثل السكن والتنقل والحرمان من الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق.

سادسا: تعاني النساء الفلسطينيات من عنف مجتمعي داخلي يستند على التمييز ضد النساء في مجمل جوانب الحياة.

سابعا: أخطر الاعتداءات التي تُمارس ضد النساء وهي: قتل المرأة الفلسطينية أثناء العدوان العسكري و خصوصا في غزة، وقتل المرأة الفلسطينية على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، والاعتداء بالضرب على النساء في المظاهرات ضد الاحتلال ، وخطف النساء والفتيات واعتقالهن بطريقة غير قانونية.

ثامنا: تواجه العديد من النساء في فلسطين مشكلات نفسية واجتماعية بسبب الهجوم العسكري و خصوصا في منطقة غزة التي يتكرر فيها القتال بشكل متكرر, أصبح عدد كبير منهن يعاني من اضطرابات نفسية من الشعور بالخوف وقلق و التوتر ، أثر ذلك بشكل سلبي على قدرتهن في بناء علاقاتهن الاجتماعية والاندماج داخل المجتمع .

تاسعا: العديد من الفلسطينيين لا يعلقن أملًا كبيرًا على قرارات الأمم المتحدة, بحيث أن هذه القرارات و منها قرار 1325 لا يقدم الكثير فيما يتعلق بتحقيق حقوق المرأة الفلسطينية على ارض الواقع.

عاشرا :تؤدي حالات الحرب والنزاعات المسلحة إلى تجاوز المرأة أدوارها التقليدية لتقوم بالعمل داخل وخارج المنزل بحثًا عن موارد إعالة الأسرة, الى جانب المشاركة في أعمال المقاومة ضمن تقديم الخدمات المدنية الإنسانية و الاجتماعية.

المطلب الثاني : التوصيات علمية و تطبيقية

أ-التوصيات العامة

1- تعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من دورها في عملية التوعية والمتابعة .

2-تكثيف ورش العمل والتدريب على القرارات الدولية الخاصة بالطفل والمرأة .

ب- بحوث ودراسات مقترحة مستقبلية

1-إجراء دراسة تحليلية لمعطيات الواقع وحقائقه من خلال أسلوب تحليل النظم مدخلات-عمليات-مخرجات.

2-إجراء دراسات مقارنة مع تجارب الدول العربية والأجنبية بخصوص القرارات الدولية والأممية الخاصة بالمرأة.

توصيات للمؤسسات الحقوقية:

1-العمل على رفع درجة الوعي لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة مع الرجل.

2-تنمية الجانب الحقوقي لدى المرأة العاملة للدفاع عن حقوقها والقضاء على إشكال التمييز.

3-رفع درجة المعرفة القانونية لدى المرأة.

4-تكثيف العمل على البرامج الإعلامية في محطات الإذاعة والتلفزة المحلية.

5-عقد ورشات عمل متخصصة حول القرارات الأممية فيما يتعلق بالمرأة .

توصيات لوزارة المرأة الفلسطينية:

*-نشر وتعميم الثقافة القانونية.

*المتابعة المستمرة لتنفيذ وتطبيق القرارات الدولية والأممية المتعلقة بالمرأة.

الخاتمة

ركز البحث على تقديم رؤية تحليلية لواقع النساء في ظل الانتهاكات الاسرائيية كتحدي اساسي لالية تحقيق الإطار الاستراتيجي للقرار الأممي 1325 في المشهد الفلسطيني، و تاثيره على المشاركة السياسية النسائية و صعوبة تحقيق مبدا العدالة الاجتماعية في تعزيز دور المرأة في الية تحقيق العملية السلمية مثل المفاوضات و المصالحة. عملت الدراسة على تحديد المشهد السياسي الفلسطيني، مع إبراز العقبات التي تحييد المشاركة الفاعلة للنساء في فلسطين، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أبرزها الحاجة الماسّة فلسطينيا إلى وضع خطة العمل مشتركة بين للمؤسسات الفلسطينية في تفعيل اجراءات تنفيذ القرار 1325 و ضمان دمج النساء الفلسطينيات في بناء الامن و السلم داخل المنطقة.

من جانب اخر ساهم الاحتلال العسكري والانقسام الداخلي الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني حاليا، بشكل كبير في تعطيل وجود المرأة سياسياً،مضافا اليه منظومة القيم التقليدية المرتبطة بمفهوم الذكورية والأبوية باعتباره جزءاً من المجتمع العربي، حيث ان الثقافة المجتمعية المتمثلة بالموروث الثقافي و القبلي القديم بما يشمل من عادات وتقاليد، و اسس عشائرية ، تنظر للمرأة بنظرة استعلائية وإقصائية، وتحصر أدوارها في الدور الإنجابي، و حرمانها من الطابع القيادي و المؤسساتي.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى مجموعة من المطالب التي حددتها من المؤثرين المؤثرات في المشهد الفلسطيني و المشهد الدولي، سواء على المستوى المحلي مثل الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني, و دور المؤسسات الدولية في توفير الحماية للنساء الفلسطينيات و ضمان توفير الامن الداخلي لهن خصوصا في مناطق المخيمات و الشتات, من خلال تبني القرار 1325ضمن أجندتها العملية, و إتاحة الفرصة لتمثيل نسائي في مواقع صنع القرار و الجانب القيادي، و تفعيل دور التوعية المجتمعية من خلال خطط منهجية لتغيير الصور النمطية للمرأة والسائدة في الحالة الفلسطينية.

بالاضافة لتشجيع إجراء الدراسات الاكاديمية حول معايير إدراج مفاهيم و مبادئ النوع الاجتماعي في القوانين و التشريعات الفلسطينية, و الفعاليات المؤسساتية المحلية و الدولية، في ظل خصوصية الوضع الفلسطيني،كالية لتعزيز المفاهيم و البعد الفكري داخل المجتمع الفلسطيني مثل مصطلحات المواطنة, الحريات , المساواة , الحماية, الامن و الاستقرار.

المراجع والمصادر:

اولا : الدراسات

الحماد, فاطمة. 2022. دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على امن النساء في القدس المحتلة . رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية.

مركز المرأة للارشاد القانوني و الاجتماعي. 2019. ورقة حقائق حول وضعية المرأة و اليات الحماية القانونية. رام الله: مركز المراة للارشاد القانوني و الاجتماعي.

سعيد, نادر و منى عماشة. 2017. اثر الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية . رام الله: مركز العالم العربي للبحوث و التنمية اوراد.

العراسي, سارة.2016." استجابة المنطقة العربية لقرار 1325 بشأن المرأة و الأمن و السلام". المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية. القاهرة: مركز دراسات الهجرة و اللاجئين.

ميلزر, نيلس.2016.القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة. جنيف:اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

خلوي, خالد.2011. "تاثير مجلس الأمن على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها". رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية.

الجرباوي, علي و عاصم خليل. 2008. النزاعات المسلحة و امن المرأة. بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية.

ثانيا: مواقع الكترونية

النهضة العربية للديمقراطية و التنمية . ما وراء الكلمات المجردة: قرار مجلس الأمن 1325 والمرأة الفلسطينية الأن. 2023 /10/16

تاريخ الوصول: 2024/4/20

https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.2020 . تقرير برنامج النساء و السلام و الأمن : قرار مجلس الأمن رقم 1325 عشرين عاماً: وجهات نظر ناشطات السلام النسوي و المجتمع المدني. جنيف: رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2021/02/WILPF_UNSCR-1325-at-20-Years_AR-web-1.pdf

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا). 2019. الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للنساء و الفتيات الفلسطينيات 2016-2018. بيروت: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا.

تاريخ الوصول: 2024/4/13

https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/06/ESCWARPT_090119.pdf

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة. 2016. تلخيص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بموضوع المرأة و الأمن و السلام في الدول العربية.

تاريخ الوصول: 2024/3/23

https://iknowpolitics.org/sites/default/files/arabicconsolidated_reply_1325.pdf

الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة و الأمن و السلام في الدول عربية مختارة. 2015. نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا.

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-legisislative-gaps-resolution-1325-arabic.pdf

وزارة شؤون المرأة الفلسطينية. 2014. جرف الزهور: المعاناة المركبة للنساء الفلسطينيات جزاء الهجوم العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014. رام الله: وزارة شؤون المرأة الفلسطينية.

https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Crushing_Flowers_AR_1.pdf

الاتحاد العام للمراة الفلسطينية. 2010. رؤية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325 الحالة في الفلسطينية. رام الله: الاتحاد العام للمراة الفلسطينية.

https://gupw.net/assets/files/rp31.pdf

الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2009. سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام دراسة حالة فلسطين و لبنان و العراق. نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا.

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ecw-09-3-a_0.pdf

النزال ريما. المرأة والأرض: مفهومـــأن متقاطعـــأن فلسطينيـــاً, مركز البديل الفلسطيني

تاريخ الوصول: 2024/3/21

https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2069.html

صبح, رياض, حقوق الإنسان, المؤسسات الديمقراطية الاردنية و التنمية.

تاريخ الوصول: 2024/4/4

https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Human-rights.pdf